

لم تنجح الدولة تاريخياً في الإعتناء بالحالات الاجتماعية هل يُستغنى عن عمل الجمعيات الخيرية في لبنان؟

ترافق قانون الموازنة العامة، ككل عام، مع كلام عالي السقف تناول موازنة الجمعيات في لبنان. اللافت ان هذا الكلام لا يقتصر على بعض الرأي العام فقط، بل غالباً ما يأتي من السياسيين في مقدمهم الوزراء والنواب، حتى باتت كلمة الجمعيات مرتبطة في اذهان المواطنين بما بات متعارفاً على تسميته بـ"الجمعيات الوهمية" مع ما تخفيه من هدر للمال العام ومنفعة مناطقية وطائفية قد تصل الى المذهبية احياناً

يصف البعض هذه الجمعيات بالمحميات التي لا يمكن التعرض لها، بما في ذلك تلك التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، موحياً بأن اموالها تصلها عبر الوزارة التي تعتبر ممراً لها ليس اكثر، والبعض الاخر يضعها في خانة المكرمة السياسية التي تنطلق من وزارة المال من ضمن موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية. قد يبدو هذا الكلام نوعاً من الظلم، خاصة لجهة تعميم هذه الفكرة على سائر الجمعيات المنتفعة من الدولة، وتنكراً لدور عدد كبير من الجمعيات الجدية التي تقوم بعمل كان يفترض بالدولة ان تضطلع به، وهي تؤدي واجبا اجتماعي والانساني بشكل ممتاز مقارنة مع موازنتها المتواضعة. من هنا اهمية التنبيه الى دقة هذا الموضوع لكي لا يذهب "الصالح بعزى الطالح" كما يقول المثل الشعبي: هذا اللغظ الحاصل مرده الى سببين رئيسيين: الاول الاعتقاد السائد بأن الجمعيات المستفيدة من

الدولة محصورة فقط بوزارة الشؤون الاجتماعية، في حين انها موجودة وموزعة على عدد من الوزارات بينها وزارتا السياحة والشباب والرياضة على سبيل المثال لا الحصر. والثاني يتعلق بما يحكى عن هدر في موازنة هذه الجمعيات، وعن وجود عدد كبير من الجمعيات الوهمية التي تستفيد من الدولة عبر وزارة الشؤون الاجتماعية من دون حسيب ولا رقيب .

"الامن العام" طرقت باب وزارة الشؤون الاجتماعية لتستوضح الامر وتقف على حقيقة اوضاع هذه الجمعيات، وعلاقتها بالوزارة وعددها وعدد المستفيدين منها وجدية عملها ودور الدولة الرقابي عليها، خاصة وان الوزارة كانت قد طالبت بزيادة موازنتها عشرة مليارات و500 مليون ليرة من ضمن الموازنة العامة للعام 2019، مع العلم ان المبلغ المطلوب لسد حاجاتها بشكل جزئي يفوق الـ30 مليارات.

ماذا طالبت الوزارة بهذه الزيادة؟ في السنوات الخمس الاخيرة، ارتفعت معدلات الفقر في لبنان لتتجاوز 30%، كما زادت البطالة وارتفعت اسعار السلع، وبرزت ازمة اللاجئين السوريين، ما ادى الى بطء معدلات النمو والى قيام حالات من الفقر المدقع في عدد من القرى والمناطق اللبنانية فاقت نسبتها 10%، وطاولت عدداً من العائلات في لبنان التي باتت تعيش باقل من دولارين ونصف الدولار يوميا.

هذا الواقع ادى الى تضاعف حاجة اللبنانيين الى الخدمات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال الجمعيات المتعاقدة معها والتي يستفيد منها محتاجون ومعوقون ممن تتطلب اوضاعهم عناية استثنائية واموالاً قد تكون طائلة في غالب الاحيان.

كيف تقسم ابرز هذه الجمعيات ومن هم المستفيدون منها وما هو عددهم؟

- يبلغ عدد الجمعيات التي تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة 102، ويستفيد منها 8640 معوقاً.
- اما عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية فيبلغ 205، وهي تعنى بالمسنين واليتام والتدريب المهني والاطفال الرضع، والاطفال ذوي الحالات الاجتماعية الصعبة، ويبلغ عدد المستفيدين منها 38995 لبنانياً.
- مؤسسات حماية الاحداث يبلغ عددها 18 وهي تعنى بالاطفال المعرضين الى الخطر (اطفال الشوارع) ويبلغ عدد المستفيدين منها 1023 ما بين ولد وطفل.
- مؤسسات الرعاية الاجتماعية المتخصصة التي تعنى بالنساء المعنفات والامهات العازبات والمتسولين والسجناء ومرضى السيدا عددها 17 ويبلغ عدد المستفيدين منها 1088.
- من هنا جاءت مطالبة الوزارة بزيادة موازنتها



حالات الفقر المدقع في لبنان تجاوزت 10%.

لهذا العام 10 مليارات و500 مليون ليرة على ان تخصص 5 مليارات منها لتغطية تكاليف مراكز الخدمات الامتائية، من رواتب غيرها، وهذا المبلغ كان يدفع سابقاً من احتياطي الوزارة لكنه لم يعد موجوداً اليوم.

يخصص مبلغ ثلاثة مليارات ليرة لمشروع دعم الاسر اللبنانية الاكثر فقراً، وهذا مشروع التزمته الوزارة بالتعاون مع رئاسة مجلس الوزراء وعدد من الدول والمؤسسات الدولية، وهو يهدف الى مساعدة المواطنين على الخروج من حالة الفقر التي يعانون منها وتعليمهم مهناً معينة تمكنهم من العمل وصولاً الى الاكتفاء الذاتي. اما المبلغ المتبقي، اي الملياري ليرة، فسيخصص لتقديم مساعدات تعليمية ولوجستية للمعوقين.

في ما يتعلق بهذه الجمعيات وغيرها المتعاقدة مع الوزارة، يؤكد وزير الشؤون الاجتماعية ريشار قيومجيان ويجزم بأن ليس من بينها جمعية وهمية واحدة، اذ ان الوزارة تعتمد على التدقيق في كل واحدة منها تدقيقاً شاملاً من خلال اجراء روتيني تقوم به مرتين في السنة، للتأكد من وجود هذه الجمعيات ومن قيامها بواجباتها ومن التزامها كل بنود العقد الموقع مع الوزارة.

القانون العثماني!

تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بدراسة طلبات انشاء الجمعيات الاهلية المحالة اليها من وزارة الداخلية والبلديات استناداً الى القانون العثماني الصادر 1909 حيث ان دورها يقتصر على ابداء الرأي في الاهداف الاجتماعية المزمع تأديتها وتحققها من هذه الجمعيات وفقاً للقوانين والانظمة المرعية الاجراء.

العجز عن استيعاب المعوقين

تلقت وزارة الشؤون الاجتماعية هذا العام 400 طلب جديد للاستحصال على بطاقة معوق، الا انها غير قادرة على استيعابهم او تلبية حاجاتهم.

المعايير

يهدف برنامج مكافحة الفقر المدقع الى توفير المساعدات الاجتماعية للأسر اللبنانية الاكثر فقراً في لبنان بناء على التقدم بطلب المساعدة استناداً الى معايير شفافة تحدد مستوى فقر الاسرة وبالتالي مدى احقيتها في الاستفادة من المساعدات وذلك في حدود الموارد العامة المتاحة لهذه الغاية.

بناء على ذلك عمدت الوزارة الى الغاء العقود مع حوالي 100 جمعية تهتم بالمعوقين و220 جمعية مخصصة للرعاية الاجتماعية، وذلك لعدم التزامها العقود الموقعة لجهة انفاق المال في المكان المخصص له.

كما ان الحديث عن هدر او جمعيات وهمية يقف عند عتبة ديوان المحاسبة الذي يشكل الممر الالزامي لتوقيع جميع العقود. اما لجهة توزيعها الطائفي والمناطقية، فيؤكد وزير الشؤون الاجتماعية ريشار قيومجيان ان هذه الجمعيات موزعة على كل المناطق والطوائف بشكل اكثر من منطقي وواقعي، واللافت فيها انها حتى ولو كانت تحمل طابعاً دينياً الا انها تفتح ابوابها وتستقبل جميع اللبنانيين الى اي طائفة انتموا، ما يشكل مصدر قوة لها وضماناً اساسياً لاستمرارها.

تصف الوزارة علاقتها بالجمعيات المتعاقدة معها بالشراكة التكاملية - النموذجية، اذ ان الدولة اللبنانية تاريخياً لم تنجح في انشاء مؤسسات رسمية تعنى بهذه الحالات الاجتماعية، ما دفع بالقطاع الخاص الى تحمل مسؤولية معالجة هذا الملف على عاتقه معتمداً بشكل جزئي على مساهمة الدولة التي تنخفض عاماً بعد عام، وعلى دعمها المعنوي له من خلال اقرار القوانين التي تساعده على القيام بمهامه، وبرزها القانون رقم 220 - 2000 المتعلق بحقوق المعوقين والذي لا يزال ينتظر اقرار مراسيمه التطبيقية منذ العام 2000!

كما يجب اعادة النظر في مساهمات الوزارة للمعوقين ورفع قيمتها، اذ ان بعضها يعود الى تسعيرة العام 2011 وبعضها الاخر الى تسعيرة عام 2007، وهذا يجب ان يكون في صلب الخطوات الاصلاحية التي يجب ان تسعى الحكومة الى اقرارها.

ونحن على ابواب الموازنة الاكثر تقشفاً منذ اتفاق الطائف، نرى ان الاحتياجات كبيرة ومتزايدة والامكانيات ضئيلة وقد تكون معدومة. كما نرى ان جميع الوزراء غير راضين عن موازنت وزارةهم، لكن يبقى السؤال الابرز هل ستحدد الدولة اولوياتها؟ وهل ستري في المعوقين والمحتاجين اولوية يستحقونها؟ وهل سيصار الى ضبط الهدر الحقيقي والمكلف من دون التلهي بجمع فلس الارملة؟ العبرة تبقى في التنفيذ.



تصف الوزارة علاقتها بالجمعيات المتعاقدة معها بالشراكة التكاملية - النموذجية.